١

«الأبارتهايد» في الخطاب الإسرائيلي... متى وكيف وأين؟

أنطوان شلحت

عرض وتحليل السجال في إسرائيل، حول مقاربة النظام السياسي الإسرائيلي على جانبيّ الخط الأخضر من خلال منظومة الأبارتهايد

يهدف هذا المقال إلى عرض وتحليل السجال الإسرائيلي، لا سيّما الأكاديمي والإعلامي منه، حول مقاربة النظام السياسي الإسرائيلي على جانبيّ الخط الأخضر من خلال منظومة الأبارتهايد. وقد أخذ هذا السجال في مطلع الألفية الثالثة، بُعدًا جديدًا من حيث المقاربة النظرية والسياسية لفكرة الأبارتهايد في السياق الإسرائيلي.

يجادل المقال أن كثافة النقاش الذي يدور في المشهد الثقافي الإسرائيلي حول تحول إسرائيل لنظام أبارتهايد تعود بالأساس -من طرف المؤيدين لذلك- إلى تحولات في أنماط السيطرة والاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية بعد اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو عام ١٩٩٣، ونتيجة لتعثر المسيرة السياسية. وأفضت هذه التحولات من ضمن أمور أخرى إلى تشكّل نظام مختلف عن الاحتلال الإسرائيلي قبل تلك المرحلة، وذلك بناء على سيطرة اليمين على الحكم داخل إسرائيل من جهة، وفي ظل السياسات التي يتبعها مع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، من جهة أخرى موازية ومكملة.

ينقسم المقال إلى عدة أجزاء، حيث تعالج التوطئة بداية دخول الإطار المفاهيمي للأبارتهايد إلى الحالة الإسرائيلية. ويناقش الجزء الثاني المقاربات المستجدة للأبارتهايد، التي تحاول توصيف الحالة والنظام السياسي الإسرائيلي من خلال إطار الفصل العنصري على المستويات الحقوقية والنظرية والسياسية. أما الجزء الثالث فيتناول رؤية رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وموقف الرأي العام الإسرائيلي من ممارسات الفصل العنصري ضد الفلسطينيين، ويطرح موقف الشارع الإسرائيلي من قضايا تعتبر مركبات في نظام الفصل العنصري. بينما يعالج الجزء الأخير محاولات كتاب وباحثين إسرائيليين لتفنيد مقاربة الأبارتهايد على النظام الإسرائيلي.

ويتضح من المقال أن من يدحض نظام الأبارتهايد في حالة إسرائيل، يأخذ ممارسات نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ولا يعير أي اهتمام للإطار النظري فيه، بينما يتناول الباحثون الذين يقاربون النظام السياسي الإسرائيلي من خلال الأبارتهايد الإطار النظري والأرضية العامة لهذا المفهوم، حتى لو اختلفت بعض الممارسات شكلا ونوعا عن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

توطئة

أشار تقرير أعده «مركز تراث الاستخبارات» في إسرائيل قبل عدة أعوام حول نشاطات «أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي»، إلى أن بداية انطلاق هذا النشاط السنوي كان في مؤتمر ديربن (جنوب أفريقيا) الذي عقد عام ٢٠٠١ برعاية منظمة الأمم المتحدة، تحت اسم «ضد العنصرية وكراهية الأجانب». ففي البيان الختامي للمنظمات غير الحكومية التي شاركت في هذا المؤتمر، ورد ربما لأول مرة أنه يجب تبني «سياسة عزل كامل لإسرائيل كدولة أبارتهايد، وفرض عقوبات عليها ومقاطعتها، وقطع العلاقات بين دول العالم وإسرائيل». (مركز تراث الاستخبارات، ٢٠١١)

وأكد معهد «ريئوت» الإسرائيلي هذا الموقف، إذ ربط بين استعمال كلمة أبارتهايد في السياق الإسرائيلي وبين ظهور حركة المقاطعة الدولية «BDS»، حيث تم هذا الالتقاء في مؤتمر

ديربن السالف (معهد ريئوت، ٢٠١٠). ولدى الاطلاع على تاريخ استعمال هذا المصطلح، يتضح أنه لم يكن قيد التداول كإطار لفهم الحالة الإسرائيلية على نطاق واسع قبل هذا المؤتمر، مع ذلك، يمكن القول إن الباحث والناشط السياسي أوري ديفيز استعمله في كتاب نشره عام ١٩٨٧ بعنوان «إسرائيل: دولة أبارتهايد». وليس من المبالغة اعتبار هذا الكتاب محاولة بحثية رائدة لفهم النظام الإسرائيلي من خلال إطار الأبارتهايد (Davis, 1987). وقد دشنت الألفية الجديدة حقلا معرفيا واسع النطاق في هذا الشأن.

ويشير ديفيز في كتابه إلى أنه تم قوننة الفصل والأبارتهايد والعنصرية في الحالتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية، لكن ما يميز إسرائيل عن حالة جنوب أفريقيا هو التهجير، وهو ما لم يمارسه نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ويركز في كتابه على تخصيص الأراضي لليهود في إسرائيل، وذلك عبر سلسلة من القوانين التي تمنع الفلسطينيين من الاستفادة من أكثر من ٩٠٪ من مساحة فلسطين، باعتبار ها مخصصة لليهود فقط.

في هذا السياق، لا بد أيضًا من التفريق بين استعمال المصطلح وبين الدراسات والأبحاث التي أصبحت تسقط الإطار النظري لنظام الأبارتهايد على الحالة الإسرائيلية وعلى المشروع الصهيوني برمته، حيث تطور استعمال كلمة أبارتهايد من مصطلح مُجرّد يطلق على إسرائيل منذ العام ٢٠٠١، لوصف النظام السياسي في الضفة الغربية وفي المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وخاصة بعد اتفاق أوسلو وتغيير بنية الاحتلال العسكري، إلى إطار نظري يستلهم مركبات نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، بغية إعادة دراسة التاريخ الصهيوني في فلسطين من خلاله (Pappe, 2015). بناء على ذلك فإن وصف إسرائيل كنظام أبارتهايد لا يتغيّا تأطير الحالة التي نشأت أو استجدّت بعد اتفاق أوسلو (١٩٩٣)، بل لفهم مجمل المشروع الكولونيالي الإسرائيلي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن أوري ديفيز قدّم مرة أخرى كتابا جديدا حول الأبارتهايد الإسرائيلي صدر عام ٢٠٠٣. وهو من الكتب البحثية والنظرية التي افتتحت هذا الحقل المعرفي في الألفية الجديدة .(Davis, 2003)

مقاربات مستجدّة

من بين المقاربات المستجدّة بشأن موضوع إسرائيل والأبارتهايد، نتوقف عند مقال للحقوقي الإسرائيلي إيال غروس، استحضر فيه التفرقة العنصريـة التي سادت في جنوب أفريقيا وميّز ضمنه بين ما أسماه «الأبارتهايد الصغير»، و«الأبارتهايد الكبير». بجادل غروس، أن «الأبارتهايد الصغير» يمثل الفصل بين البيض والسود في المواصلات والأماكن العامة وغيرها، بينما يمثل «الأبارتهايد الكبير» الفصل الجغرافي والتمييز العنصري في كل ما يتعلق بالحقوق السياسية. ويشير الباحث إلى أنه في إطار «الأبارتهايد الكبير» تم وضع السكان السود في مناطق جغرافية منفصلة من دون مكانة مواطنة، وأطلق نظام جنوب أفريقيا على هذه المناطق اسم «بانتوستانات»، واعتبرت كل منها دولة مستقلة. وشدّد غروس على أنه كان من السهل رؤية «الأبارتهايد الصغير»، بينما ظل من الصعب تأطير «الأبارتهايد الكبير».

جاءت هذه المقاربة التي قام بها غروس في أعقاب النشر عن فصل حافلات الباص العامة في الضفة الغربية بين المستوطنين والفلسطينيين. ويعتقد الباحث أن هذا النوع من السياسات يندرج ضمن الأبارتهايد الصغير، سهل الرؤية والمشاهدة والتوثيق، ولذلك فإن قطاعات حتى من اليمين نفسه رفضته وتنكرت له. وبالنسبة لغروس فإن الأبارتهايد الصغير هو الجبهة الأولى والمرئية للأبارتهايد الإسرائيلي، الذي يخفي وراءه الجبهة المركزية وهي الأبارتهايد الكبير، الذي يحمل مركبات عديدة.

من هذه المركبات، كما يعددها غروس: «نظام يحدد أنه يسمح لليهود بالسكن هنا، بينما يسمح للعرب بالسكن هناك وبدون أسس متساوية؛ نظام يعتمد في أساسه على الفصل وسرقة موارد الأرض والماء، إضافة إلى سرقة موارد القانون، ولا يتم فرض القانون في المناطق بصورة متساوية، ليس فقط فيما يتعلق بوجود أنظمة قانونية وقضائية منفصلة للسكان اليهود والعرب، ولكن أيضا فإن إنفاذ القانون يتعطل عندما يتعلق الأمر بهجوم إسرائيليين على فلسطينيين». (غروس، ٢٠١٥).

ويوضّح غروس أن الفلسطينيين منفصلون في المناطق المحتلة ليس في مجال السكن والمسكن فحسب، بل أيضا في مجالات التربية والتعليم، الصحة والرفاهية. ويشير في هذا

السياق إلى «أن قانون التأمين الصحي العام يعتبر كل يهودي يسكن في المناطق (المحتلة) جزءًا من سكان الدولة، يستحق الحصول على حقوقه حسب القانون، ولكن نفس القانون لا يشمل جاره الفلسطيني، فهو متعلق بجهاز صحي آخر، ضعيف أكثر». وبالنسبة للحقوق السياسية، يشير غروس إلى أن قانون انتخابات الكنيست يعطي المستوطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، حق التصويت، وذلك في إطار بند يسمى «لوائح خاصة»، لكن مثل هذا الحق غير قائم من حيث المبدأ خارج حدود الدولة المعترف بها.

ويعتقد غدعون ليفي، الكاتب في صحيفة «هآرتس»، أن الأبارتهايد في الضفة الغربية يشبه إلى حد كبير الأبارتهايد في جنوب أفريقيا في كافة المجالات، وفي الحالتين فإن العنصرية مُمأسسة. وبينما في جنوب أفريقيا كانت الأمة هي البيض، ففي إسرائيل فإن الدولة يهودية، وكان على غير البيض في جنوب أفريقيا وغير اليهود في إسرائيل، البحث عن هوية وطنية أخرى غير هوية الدولة التي يعيشون فيها، وحتى سياسات الهجرة فقد كانت شبيهة في الحالتين، والفرق الوحيد أن اليهودي كان يحصل على مواطنة فورية في إسرائيل بينما الأبيض المهاجر لم يكن يحصل على المواطنة مباشرة، مع أن الهجرة كانت محصورة للبيض إلى جنوب أفريقيا. وينهي ليفي مقاله بالقول إن السود في جنوب أفريقيا لم يخرجوا للنضال ضد الأبارتهايد الصغير، بقصد أنهم لم يناضلوا من أجل الجلوس في الباص نفسه مع البيض، بينما ناضلوا ضد الأبارتهايد الكبير، الذي سمح بوجود أبارتهايد صغير. وأعرب عن موقفه بأن النضال الفلسطيني شبيه بالنضال في جنوب أفريقيا، أي النضال ضد الأبارتهايد الكبير وليس الصغير. (ليفي، ٢٠١٢)

وثمة كتاب إسرائيليون يعتقدون أن إسرائيل لا تتشابه بشكل كامل مع نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، لكن هذا الأخير يتيح إمكانية إعطاء نموذج نظري لفهم جوانب مشابهة في النظام، على غرار وجود نظامين قضائيين في الضفة الغربية، واحد مدني للمستوطنين وآخر عسكري للفلسطينيين، ووجود نظامين مختلفين من البنى التحتية، من جهة بنى تحتية متطورة وحديثة للمستوطنين، ومن جهة أخرى بنى تحتية مهملة وآخذة في التقلّص للفلسطينيين، حيث إن السلطة الفلسطينية في هذه الحالة هي أشبه بنوع من نظام البانتوستانات الذي ساد في جنوب أفريقيا. (هس، ٢٠١٣)

وقبل هؤلاء جميعا جزم الكاتب الإسرائيلي إيلي أمينوف، في نطاق مناقشته سؤال «هل إسرائيل دولة فاشية أم نظام أبارتهايد؟»، أنها دولة أبارتهايد، لكنه شدّد على أنها كذلك في كل فلسطين التاريخية وليس في مناطق الضفة الغربية فقط.

وأكد أمينوف أن المنظومة القانونية الإسرائيلية تفصل بين اليهودي وغير اليهودي، ومثّل على ذلك من خلال قانون الحاضر الغائب (١٩٥٠)، وقانون أملاك الغائبين (١٩٥٠)، وقوانين المنظمات اليهودية والصهيونية العالمية مثل قانون مكانة الهستدروت الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل (١٩٥٤)، وقانون أساس أراضي إسرائيل (١٩٦٠)، وغيرها من القوانين التي تقوم على أساس الفصل بين اليهود والعرب في إسرائيل. ويعتقد الكاتب أن انعكاس نظام الأبارتهايد في إسرائيل على المواطنين الفلسطينيين أصعب من الانعكاسات التي كانت في جنوب أفريقيا، ويشير تحديدا إلى أن ٨٧٪ من أراضي جنوب أفريقيا كانت مُعدة للبيض، في حين أن ٩٣٪ من أراضي الدولة في حالة إسرائيل مخصصة للشعب اليهودي، كما أن هناك مئات البلدات والكيبوتسات اليهودية التي يمنع سكن العرب فيها من خلال لجان القبول، التي أعطاها القانون مشروعية قانونية لمنع دخول العرب تحت مسميات مختلفة. (أمينوف، ٢٠١٠)

في المقابل نفى أمينوف توصيف إسرائيل بأنها دولة فاشية، حيث يعتقد أن الفاشية تكون عندما لا يستطيع نظام برجوازي رأسمالي الحفاظ على السلطة من خلال برلمان ديمقراطي، بسبب صعود قوة العمال، وفي هذا السياق تدخل إلى الساحة السياسية قوى غير ديمقراطية معادية للعمال، وتهاجم طبقة العمال وتلغي كل إنجاز لها، وهذا يُمكّن القوى البرجوازية الرأسمالية من الحكم من جديد. في ضوء ذلك يجادل أمينوف أن طبقة العمال في إسرائيل لا تهدد هذا النظام، فهي ضعيفة، خاصة أن منظمات العمال لا تتحدى الطبقة السياسية البرجوازية في إسرائيل. وفي التحصيل الأخير يرى أمينوف أن النظام الأكثر قربا للنظام الإسرائيلي هو الأبارتهايد.

وبخصوص «جغرافية الأبارتهايد»، يؤكد الكاتب نفسه أن «الشوارع الالتفافية»، المخصصة لليهود فقط، منتشرة في فلسطين التاريخية وتشكل تعبيرًا سافرًا عن سياسة

الأبارتهايد المنتهجة في إسرائيل منذ قيامها. وفضلا عن كونها أداة للفصل الإثني، فإن هذه الشوارع تشكل أيضا أداة مهمة في مشروع نزع صفة التمدن عن المجتمع الفلسطيني، وهي عملية مستمرة منذ مطلع عام ١٩٤٨. وتجسد هذه العملية في نظره جوهر النكبة الأكثر عمقًا.

إن أحد الأمثلة التي يقدمها أمينوف على هذه العملية هو شارع التفافي الناصرة في الجليل. فهذا الشارع، الذي كلف خزينة الدولة ٣٠ مليون شيكل، دشن في السنوات الأولى التي أعقبت توقيع اتفاق أوسلو، وجاء شقه استمرارا طبيعيا لمسعى السلطة الإسرائيلية إلى إقامة شبكة طرق التفافية في الضفة الغربية، وذلك كجزء من تغلغل النموذج الكولونيالي الذي تبلور في المناطق المحتلة بعد العام ١٩٦٧ إلى داخل «إسرائيل القديمة» في حدود العام ١٩٤٨. وفي الواقع فقد حقق بناء هذا الطريق الغرض منه: توجيه ضربة قاسية إلى المدينة العربية الوحيدة في إسرائيل، إذ لم تعد حافلات الباص المتجهة إلى الجليل تمر في مدينة الناصرة. وقد شكل تقليص المواصلات العامة، الذي خطط له مسبقا، ذريعة لنقل المؤسسات الحكومية من الناصرة العربية إلى «نتسيرت عيليت» (الناصرة العليا). وتشمل قائمة (جزئية) للمؤسسات والدوائر الحكومية التي اقتلعت من مدينة الناصرة كلا من دائرة الطابو وتسجيل الأراضي، ودائرة أراضي إسرائيل، ووزارة الداخلية، ووزارة التربية والتعليم والثقافة، وجهاز القضاء، وسلطة التشغيل وغيرها. وكان معظم هذه الدوائر والوزارات قد أقيم في الناصرة منذ أن تحولت إلى مدينة محافظة في فلسطين العثمانية، ومن هنا فإن إزالتها من المدينة شكلت سلبا منظما لمعالم وسمات حضرية بارزة، وسط مواصلة وتعميق عملية نزع صفة التمدن التي بدأت في العام ١٩٤٨.

وشارع «التفافي الناصرة» الجديد سيتصل حسب ما هو مخطط بشارع أبارتهايد آخر يربط بلدات ومستوطنات يهودية فقط، ومن ضمنها «مناطر» تقطنها أقل من مئة عائلة، وسوف يلتف الشارع ليسلب في طريقه موارد مواصلات من تجمعات السكان المكشوفة في قرى وبلدات عرابة وسخنين ودير حنا، والتي يربو العدد الإجمالي لقاطنيها عن ٦٠ ألف نسمة. ويعزز إضعاف روابط المواصلات بين المدينة وبين القرى العربية، بما في ذلك القرى الكبيرة التي توصف بأنها «مدن» بينما هي في الواقع مجرد قرى تعاني من تضخم، من خنق وتقويض،

ويرفع بدرجة كبيرة معدلات البطالة، وخاصة في صفوف النساء، ويعطي دفعة بالغة الأهمية للقوى التقليدية والبطريركية في هذه القرى ذاتها. وكل ذلك لم يكن مصادفة. فتقوية الحمائل في الوسط العربي من أجل توطيد وإحكام سيطرة السلطات على السكان العرب، هي سياسة إسرائيلية راسخة منذ السنوات الأولى لقيام الدولة، وقد طبقت تحت إدارة وإشراف وتشجيع جميع «الخبراء في الشؤون العربية»، الذين يتنقلون منذ عشرات السنين بين الأكاديميا وبين أجهزة الأمن والمخابرات. كما أدى حرف مسار المواصلات العامة عن الناصرة وتفريغها من مكوناتها العمرانية الحضرية، إلى نتائج خطيرة تمثلت في النكوص والتراجع الاجتماعي، لا سيما الجندري.

وعلى صلة بهذا يشير أستاذ الجغرافيا وتخطيط المدن الإسرائيلي أورن يفتحئيل، إلى أن هناك سيرورة لما يسميه «الأبارتهايد الزاحف»، مؤكدًا أن هناك أبارتهايد في الضفة وليس احتلالًا (يفتحئيل، ٢٠١٥). ويعتقد يفتحئيل أن الأبارتهايد الزاحف هو جزء من مشروع تهويد البلد، إلى جانب تعميق الفصل الحاد بين اليهود والفلسطينيين. ويكتب في هذا السياق: «البنية التحتية الأساسية للأبارتهايد الزاحف هي المشروع المستمر لتهويد البلد، إلى جانب الفصل الحادّ بين اليهود والفلسطينيين، ورأس الحربة هو سيرورة الكولونيالية في الضفة والتي تسمى خطأ (احتلالا)، حيث أن الاحتلال عسكري، مؤقت وخارجي، بينما سيرورة الكولونيالية هي بالأساس مدنية ثابتة وداخلية في المجتمع الإسرائيلي، استوطن خلالها حوالي ٦٠٠ ألف يهودي في الضفة، وأممت نصف أراضيها. صحيح أن الأبارتهايد كلمة صعبة لكن ليس هناك تعبير أفضل منها لوصف الواقع في الضفة الغربية من الناحية القضائية والجغرافية، والذي يزحف إلى مناطق أخرى في البلد». (يفتحئيل، ٢٠١٥)

ويشير يفتحئيل إلى أن التهويد (وهو على حد تعبيره يمثل نظام الأبارتهايد) يعمل داخل إسرائيل، وذلك في محاولات إسرائيل سلب أراضي البدو في النقب وتركيزهم في مدن خاصة، وفي توطين سكان من اليهود الأرثوذكس المتطرفين في مراكز المدن المختلطة، وفي إقامة مزارع فردية في النقب، وفي سيرورة تديين الجيش الإسرائيلي، وفي سيطرة المستوطنين على مؤسسات مركزية ومصادر المال.

وفي مقالة أخرى كتبها يفتحئيل وأشار فيها إلى نفس فكرته في المقالة السابقة، رد على نقاش حول الاحتلال في الضفة الغربية، والواقع السياسي الذي سيكون بعد نهاية الاحتلال، وأشار إلى أن فكرة الاحتلال أصلا لم تعد ذات صلة بتحليل الواقع في الضفة الغربية، وبحسب رأيه، فإن تحليل الواقع الجغرافي السياسي في الضفة يكشف أن الاحتلال لم يعد احتلالا كما كان في السابق. صحيح أنه لم يُهزم أو يُلغى، وإنما تطور إلى مرحلة أخرى، مؤداها سيطرة كولونيالية مدنية ترافقها سيرورة أبارتهايد زاحف على كل الحيز الذي تسيطر عليه إسرائيل بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط.

في هذا السياق، يقترح يفتحئيل على معارضي الاحتلال الانتقال من استعمال مصطلح احتلال إلى استخدام مصطلح أبارتهايد لوصف النظام الإسرائيلي، خاصة في الضفة الغربية، ولكن أيضا داخل الخط الأخضر. (يفتحئيل، ٢٠١٦)

ويشير الأكاديمي الإسرائيلي إلى أن الاحتلال هو وضع من السيطرة العسكرية المؤقتة، والتي تكون خارج سيادة الدولة، في حين أن الواقع في الضفة الغربية معاكس لذلك، فالسيطرة مدنية، ثابتة وداخلية.

وتتمثل هذه السيطرة المدنية، كما يبين يفتحئيل، في عدة مستويات، منها توطين مئات الآلاف من المستوطنين في الضفة الغربية، وأن غالبية مناطق الضفة تقع تحت سيطرة المجالس الإسرائيلية، عطفا على أن المستوطنين في الضفة يخضعون للقانون الإسرائيلي ويصوتون في انتخابات الكنيست، بالإضافة إلى أن أكثر من مليون دونم من الأراضي الفلسطينية، خاصة وعامة، سُجلت باسم أراضي دولة، وتشكل عقارًا تتاجر إسرائيل به، وتسيطر إسرائيل على معابر الخروج من الضفة والدخول إليها، وعلى الضرائب، السياحة، وحتى على تسجيل الولادات والوفيات في المناطق، وتفرض على غزة حصارًا، علاوة على ذلك فإن السلطة الفلسطينية وحتى «حماس» تكيفتا -برأيه- مع هذا الواقع، واقع «مدننة الاحتلال»، بكونهما إطاري سلطة تابعين للإطار الإسرائيلي العام.

وكان يفتحئيل اعتبر أن فكرة إجراء استفتاء عام حول مستقبل الضفة الغربية يصوت عليه إسرائيليون هو شكل من أشكال الأبارتهايد، لأن من له الحق في التصويت على الاستفتاء حول مستقبل المناطق هم الفلسطينيون الواقعون تحت الاحتلال. (يفتحئيل، ٢٠٠٤)

تجدر الإشارة إلى أنه سبق ليفتحئيل أن قدّم في كتاب «الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين»، الصادر قبل عدة أعوام عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار (رام الله) بترجمة عربية (يفتحئيل، ٢٠١٢) تعريفا شاملًا للنظام الإثنوقراطي عمومًا، وشرّح تطبيقاته في إسرائيل على شتى الصُعُد، من خلال تعقبها بأناة وتمحيص دقيقين. ووصل في التحليل إلى المرحلة الحالية للجغرافيا السياسية لإسرائيل/ فلسطين، والتي أسماها مرحلة «الاندماج الظالم»، وخلالها يبدأ الاستعمار الصهيوني بالتراجع، فيما يطنطن القادة الإسرائيليون بدعمهم علنًا لإقامة دولة فلسطينية. وتترافق هذه المرحلة مع ممارسات اضطهادية تزداد عمقا على جانبي الخط الأخضر، ومع موجات من العنف المتصاعد، ومع تكثيف العنصريّة في الخطاب العام وفي السياسة.

ويحاجج بأن مزج هذه النزعات أفضى إلى عملية تهدف إلى بناء «الأبارتهايد الزاحف»، الذي تقوم إسرائيل من خلاله بمأسسة تدريجية لأنماط متعددة من «الفصل وعدم المساواة» في جميع الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، إذ يتم حصر الفلسطينيين في غيتوات مجزأة، فيما يبقى الفضاء اليهودي في الأرض- كامل البلد- منسابًا ومتمكنًا، ينحرف بالتدريج، ويعمل تدريجيا على إلغاء الفصل بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية المهوّدة، لافتًا إلى أن الظهور التدريجي للاحتلال العدواني، والاستيطان الكولونيالي، والحكومة الإثنوقراطية، بالإضافة إلى الممارسات الديمقراطية الإثنية الانتقائية، والليبرالية الاقتصادية، والاستقطاب الاجتماعي، يجعل إسرائيل/ فلسطين تمثل باضطراد نظام أبارتهايد بامتياز.

ويتفق مع هذه المقاربة بكيفية ما أستاذ العلوم السياسية زئيف شطرنهيل، الذي اعتبر أخيرًا أن الاحتلال (في مناطق ١٩٦٧) هو أساس وأصل الحرب مع الفلسطينيين، وطالما لم يعترف المجتمع الإسرائيلي بحقوق متساوية للشعب الآخر المقيم في هذه البلاد، فستستمر الحرب وتغرق، أكثر فأكثر، في واقع كولونيالي وفي أبارتهايد مكشوف وصريح، أصبحا واقعين قائمين في المناطق، كما في أوهام هدّامة أيضا، مثل وهم «القدس الموحدة». (شطرنهيل، ٢٠١٥)

في المقابل يعتبر محلل الشؤون العربية في صحيفة «هآرتس» تسفي برئيل أن استعمال

مصطلح الأبارتهايد من أجل وصف الواقع في الضفة الغربية بدل استعمال كلمة احتلال، يدل على حالة إحباط من طرف معارضي الاحتلال، لأن كلمة أبارتهايد تعني أن معارضي الاحتلال يطالبون العالم بالتدخل من أجل إنهاء الأبارتهايد في الضفة الغربية. وعلى عكس يفتحئيل يعتقد برئيل أن استعمال كلمة أبارتهايد تخفي واقعا أصعب وهو الاحتلال. ويعتقد أن حل الدولة الواحدة الذي يعطي حقوقا متساوية للفلسطينيين من جهة، ووصف الواقع بأنه أبارتهايد من جهة أخرى، هما هروب من مواجهة الاحتلال، ويؤكد أن التراتبية الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي نتاج الاحتلال المسؤول عن وجود هذه التراتبية، وليس نتيجة تطوره لنظام أبارتهايد. (برئيل، ٢٠١٤)

وتؤكد الكاتبة كارولينا ليندسمان أن الأبارتهايد الإسرائيلي يتمثّل بالأساس في وجود فصل بين منظومتين قانونيتين واحدة لليهود وأخرى للفلسطينيين، ولكنهما تؤسسان أيضا لـ «أبارتهايد عاطفي»، وهو المصطلح الذي استعملته الكاتبة لتحليل التفسيرات التي يعطيها القضاة في إسرائيل وخاصة المحكمة العليا، للالتماسات المقدمة ضد هدم بيوت فلسطينيين قاموا بعمليات فدائية ضد إسرائيل، في مقابل عدم هدم بيوت ليهود قتلوا فلسطينيين، وتؤكد أن الأبارتهايد القانوني يحتاج الى أبارتهايد عاطفي يعتبر أن حياة الفلسطيني أرخص من حياة اليهودي، وأن الثكل الفلسطيني لا يساوي الثكل اليهودي. (ليندسمان، ٢٠١٦)

رؤية نتنياهو ومواقف الرأي العام الإسرائيلي

منذ أن طرح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو «رؤيته» لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، عبر «خطاب بار- إيلان الأول» (٢٠٠٩)، يتم التأكيد في مناسبات كثيرة على أن «الدولة الفلسطينية» التي أعلن تأييده لإقامتها لا تعدو كونها أكثر من مجرّد بانتوستان، بما يحيل إلى نظام الأبارتهايد.

وكان من أوائل من التجأ إلى هذا التوصيف أستاذ العلوم السياسية شلومو أفينيري (الذي أشغل في السابق منصب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية). فتحت عنوان «الطريق

إلى بانتوستان» كتب أفينيري تعقيبًا على خطاب بار- إيلان الأول:

«رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو جدير بالثناء عما قاله وإن يكن من دون حماسة، بأن إسرائيل ستوافق على إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح. هذه الكلمات تبدو معقولة إلى أن نتوغل في التفاصيل. إن للتفاصيل مغزاها بعيد المدى: الدولة منزوعة السلاح من دون جيش ومن دون حقوق بعقد معاهدات مع دول أخرى ومن دون سيطرة على المعابر الحدودية والمجال الجوي. وزير الخارجية السويدي كارل بيلدت الذي أصبحت دولته الآن الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي سأل عن حق: «ما الذي يتبقى من السيادة الفلسطينية مع كل هذه القيود؟»، هذا بالفعل أشبه ببانتوستان. لا غرابة في أن الفلسطينيين رفضوا مواقف نتنياهو فورًا. مواقفهم كانت وما زالت متصلبة: إعادة تقسيم القدس وإزالة كل المستوطنات والعودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ والاعتراف بحق العودة. لن توافق أي حكومة إسرائيلية على هذه المطالب. لكن السؤال ليس فقط ما هو مقبول على الفلسطينيين، وإنما أيضًا إلى أي مدى تبلغ جدية التصريحات الإسرائيلية. (أفينيري، ٢٠٠٩).

بعد أكثر من ثلاثة أعوام على هذا الخطاب ومدلولاته، نشرت صحيفة «هآرتس» (٢٣/ ١٠/ ٢٠١٢) نتائج استطلاع للرأي العام الإسرائيلي تم إجراؤه عشية عيد رأس السنة اليهودية، بطلب من «صندوق يسرائيلا غولدبلوم»، وبمبادرة «الصندوق الجديد لإسرائيل». ووضعت مجموعة من الأكاديميين ونشطاء السلام وحقوق الإنسان الإسرائيليين أسئلة الاستطلاع. وتبين من الإجابات أن أغلبية اليهود تؤيد بشكل علني وصريح التمييز العنصري ضد مواطني إسرائيل العرب.

وقال ٥٨٪ من المستطلعين إن نظام الأبارتهايد قائم في إسرائيل حتى قبل احتلال الضفة الغربية، وأيد ٣٨٪ أن تضم إسرائيل إليها المناطق التي توجد فيها مستوطنات في الضفة، بينما عارض ذلك ٤٨٪. وأيد ثلث المشاركين في الاستطلاع سن قانون يمنع المواطنين العرب في إسرائيل من المشاركة في الانتخابات العامة، ورفض ٦٨٪ منح الفلسطينيين في الضفة الغربية حق التصويت في الانتخابات العامة في حال ضم الضفة إلى إسرائيل.

كذلك أيد ٧٤٪ منع الفلسطينيين من السير في الشوارع التي يسير فيها اليهود في الضفة الغربية، حيث قال ٢٤٪ إن هذا «وضع جيد» فيما قال ٥٠٪ إن هذا الفصل في الشوارع «ضروري».

ووافق ٤٧٪ على القيام بعملية ترانسفير، أي ترحيل، لقسم من العرب في إسرائيل إلى مناطق السلطة الفلسطينية، بينما أيد ٣٥٪ نقل قسم من البلدات العربية إلى السلطة الفلسطينية في مقابل ضم قسم من المستوطنات إلى إسرائيل.

وتبين من الاستطلاع أن مواقف الحريديم، أي اليهود المتزمتين دينيا، وليس مواقف من يعرفون أنفسهم كمتدينين أو محافظين من الناحية الدينية، هي الأكثر تطرفا في كل ما يتعلق بالتعامل مع الفلسطينيين، إذ قال ٨٤٪ من الحريديم إنهم يعارضون منح حق التصويت للفلسطينيين، وأيد ٨٣٪ الفصل في الشوارع بين اليهود والعرب، كما وافق ٧١٪ منهم على الترانسفير.

ووقف ٧٠٪ من الحريديم مع منع مشاركة مواطني إسرائيل العرب في الانتخابات، وأيد ٩٥٪ منهم تفضيل اليهود على العرب في قبول العمل. وقال ٥٩٪ من اليهود بشكل عام إنه يجب تفضيل اليهود على العرب بخصوص القبول في الوظائف الحكومية.

ويظهر من الاستطلاع أن اليهود العلمانيين أقل عنصرية من الحريديم والمتدينين. وقال ٦٨٪ من العلمانيين إنهم لا يكترثون إذا كان عربي يسكن في البناية التي يسكنون فيها. كذلك قال ٧٣٪ منهم إنهم لا يعارضون وجود عرب في المدارس التي يتعلم فيها أولادهم. وأعرب ٥٠٪ عن اعتقادهم بأنه ليس مناسبا أن يكون هناك تمييز ضد قبول العرب في الوظائف.

وعقب الكاتب الصحافي في «هآرتس»، غدعون ليفي (٢٠١٢)، على الاستطلاع قائلا إنه «يكشف صورة المجتمع اليهودي. والصورة التي تظهر في الاستطلاع مريضة، بل مريضة جدا. والآن هؤلاء ليسوا منتقدي إسرائيل من داخلها وخارجها، وإنما هم الإسرائيليون أنفسهم الذين يعرفون أنفسهم، وفي هذا الاستطلاع هم يعرفون أنفسهم كقوميين وعنصريين دون خجل ودون أقنعة، وحتى دون شعور بالذنب. ويقول الإسرائيليون: نحن عنصريون ونحن أبارتهايد وحتى أننا نريد أبارتهايد. وإسرائيل هي ما تفكرون به فعلا».

وأضاف ليفي أنه «كانت هناك استطلاعات كهذه في الماضي، لكن يبدو أن الإسرائيليين لم يظهروا راضين إلى هذه الدرجة من أنفسهم، حتى عندما يعترفون بعنصريتهم أيضا. فغالبيتهم تعتقد أن الحياة في إسرائيل جيدة ومعظمهم يعتقد أنها عنصرية. ويقول معظم الإسرائيليين إن الحياة في إسرائيل جيدة، وذلك ليس على الرغم من عنصريتها وإنما لكونها كذلك. ولو

تم نشر استطلاع كهذا حول التعامل مع اليهود في دولة أوروبية، لكانت إسرائيل ستهز العالم. لكن هذا مسموح لنا». وأشار ليفي إلى شعار «دولة يهودية وديمقراطية»، وشدد على أنه ليس حقيقيا، إذ إن إسرائيل هي «يهودية أكثر وديمقراطية أقل. ومنذ الآن عليكم أن تقولوا: دولة يهودية، يهودية فقط، لليهود فقط. والديمقراطية، أجل ولم لا، لكن لليهود فقط. لأن هذا ما تريده الأغلبية». (ليفي ٢٠١٢)

وكرّر نتنياهو في الأعوام الأخيرة عرض رؤيته السياسية في الوقت الراهن. وكانت إحدى هذه المرات أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في تشرين الأول ٢٠١٥، حيث قال إنه لا يريد دولة ثنائية القومية، لكن «يجب على إسرائيل السيطرة على كامل الأرض في المستقبل المنظور». كما أوضح أنه مستعد لتقسيم البلد، غير أن «الجانب الآخر غير مستعد لذلك»، وأن الشرق الأوسط واقع تحت تأثير تيارات الدين الإسلامي التي تعرقل إمكانية السلام.

حول هذه الرؤية أنشأت صحيفة «هآرتس» افتتاحية أكدت فيها أن أنسب اسم ينطبق عليها هو الأبارتهايد. وجاء في هذه الافتتاحية (هآرتس ٢٠١٢):

في الظاهر لا يعتبر الموقف الذي أعرب عنه نتنياهو متطرفًا. وهو مقبول من جانب أغلبية الجمهور اليهودي في إسرائيل، بالاستناد إلى العديد من استطلاعات الرأي التي أجريت في الأعوام الـ١٥ الأخيرة منذ قمة كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠. وتؤيد الأكثرية فكرة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، لكنها في الوقت نفسه تعتقد أن هذه الفكرة غير عملية بسبب «عدم وجود شريك» لدى الطرف الثاني. وهذه الأكثرية ومن ضمنها نتنياهو، تعارض فكرة دولة ثنائية القومية فيها مساواة في الحقوق بين جميع المواطنين يهودًا وفلسطينيين. وتابعت الافتتاحية:

تمسك نتنياهو بهذا الخط طوال فترة حكمه، أي موافقة لفظية على تقسيم الأرض تميزه عن اليمين المتطرّف وعن قادة المستوطنين، وسياسة عملية تعرقل تحقيق هذا التقسيم. لقد رفض نتنياهو على الدوام التحاور مع الفلسطينيين بشأن الحدود المستقبلية، وطلب منهم «الاعتراف بالدولة اليهودية»، وعمل على توسيع المستوطنات في شتى أنحاء الضفة الغربية، ووصف الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأنه محرض وخصم.

في الحياة الحقيقية وخارج خطاباته، نتنياهو مستعد لإجراء محادثات عقيمة مع الفلسطينيين، أو مستعد لـ«خطوات لتقليص الاحتكاك» من دون التخلّي عن السيطرة على الأرض.

واعترف نتنياهو في كلامه أمام لجنة الخارجية والأمن بسيطرة إسرائيل المطلقة على المناطق المحتلة، ونزَع القناع المزدوج عن «عقيدة الاحتلال المؤقت»، التي تعرضها الدولة منذ عشرات السنين أمام محكمة العدل العليا، وعن زعم الادعاء بأن السلطة الفلسطينية تتمتع باستقلال ذاتي وتدير شؤون مواطنيها، بحسب الدعاية الإسرائيلية.

وأكدت الصحيفة أنه من معارضة نتنياهو للدولة ثنائية القومية ينجم استنتاج واضح: ما دامت «سيطرة إسرائيل على الأرض» مستمرة، فإن ملايين الفلسطينيين في المناطق المحتلة سيبقون في وضع أدنى ولن يحصلوا على حقوق المواطنة التي يتمتع بها جيرانهم اليهود في المستوطنات.

وختمت الافتتاحية: «النظام الذي وصفه رئيس الحكومة في رؤيته للأمور، له اسم واحد هو: الأبارتهايد. ليس هناك تفسير آخر لوجود نوعين من السكان يعيشون على الأرض عينها، أحدهما له حقوق سياسية والآخر يرضخ لاحتلال دائم. ولن ينجح أي تبرير أمني أو تحذير من تأثير الإسلام في طمس مغزى هذه الرؤيا. إن كلام نتنياهو يجب أن يصدم جميع الذين يحرصون على مصداقية إسرائيل ومستقبلها، ويجب أن يوحّدهم ضمن جبهة إنقاذ وطني تعمل على استبدال السلطة الحالية». (هآرتس، ٢٠١٢).

مقاربات الدحض

تعتقد عنات فايتسمان أن النظام الذي تمارسه إسرائيل في فلسطين التاريخية، أي داخل الخط الأخضر وفي مناطق الضفة الغربية، ليس أبارتهايد بل سياسة فصل، وعلى الرغم من أن الأبارتهايد يعني الفصل على أساس عنصري، فإنها تفرق بين الأبارتهايد وهو المصطلح القادم من حالة جنوب أفريقيا، وبين الفصل الذي تمارسه إسرائيل («هفردا»)، وهي تعتقد أن إسرائيل لا تمارس الفصل على أساس عنصري بل تحاول تفتيت الشعب الفلسطيني

وفصله بعضه عن بعض من حيث الحقوق والنظم التي تحكم المجموعات المفصولة. لذلك فإن الفصل في إسرائيل برأيها ليس على أساس العرق، وإنما على أساس الطموحات الوطنية وعلى أساس اجتماعي وسياسي. فهناك فصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وفصل بين اليهود والفلسطينيين، وفصل فيزيائي من خلال الحواجز والجدران، وفصل قضائي بين المجموعات المختلفة. (فايتسمان، ٢٠١٠).

في المقابل يحاول الكثير من الكتاب في إسرائيل دحض الادعاء أن إسرائيل هي دولة أبارتهايد. ففي مقال نشره عمانوئيل نافون، أستاذ العلوم السياسية في الكلية الحريدية في القدس وجامعة تل أبيب، يشير إلى أنه لا يوجد في إسرائيل قانون فصل بين الأعراق، وليس هناك منع لعلاقات جنسية بين العرب واليهود، فالعرب يذهبون إلى الجامعات والسينما إلى جانب اليهود، ويمضون الأوقات على شواطئ البحر بدون فصل ويركبون نفس الحافلات العامة. وقد استحضر نافون هذه الأمثلة تحديدا، لأنها كانت مجالات فيها فصل واضح بين البيض والسود في جنوب أفريقيا. ويعتقد نافون أن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية في «قضية قعدان» في آذار ٢٠٠٠، أنهى من الناحية القانونية المنع الذي مارسته الدولة ضد سكن العرب وتملكهم في أي مكان في الدولة. كما أن العرب في إسرائيل يعتبرون مواطنين إسرائيليين ولديهم مواطنة إسرائيلية ويصوتون للكنيست، ولهم تمثيل عربي فيها، وبناء على كل ذلك يعتقد أن إسرائيل أبعد ما تكون عن تعريفها بأنها دولة تمييز عنصري أو أن نظامها هو نظام أبارتهايد. (نافون، ٢٠١٣).

ثم ينتقل نافون إلى تحليل فكرة وجود أبارتهايد في الضفة الغربية، ويدعي أنه حتى في الضفة الغربية ومع أن الفلسطينيين لا يملكون المواطنة الإسرائيلية، لا يمكن الادعاء أن إسرائيل تمارس نظام الأبارتهايد هناك، ويبني ادعاءه على أساس أنه منذ العام ١٩٩٥ فإن سكان الضفة الغربية من الفلسطينيين يعيشون تحت سيادة معينة فلسطينية، تتمثل في السلطة الوطنية، وقد وفرت السلطة الفلسطينية جهازا قضائيا، مكاتب تمثيل فلسطينية في كل العالم، حكومة، وحتى مواطنة فلسطينية، ولذلك فإن الواقع في الضفة الغربية ليس أبارتهايد. ويشير إلى أنه على الرغم من أن إسرائيل تسيطر على معابر الضفة الغربية وتضع الحواجز داخلها، فإن هناك مسافة كبيرة بين هذه السيطرة والحواجز، وهي لدواع أمنية، وبين الادعاء بأن ذلك جزء من نظام أبارتهايد.

أما ألين بيكر، وهو محام، ومدير «معهد الدبلوماسية الجماهيرية» في «المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة» (ICA)، وأشغل في السابق منصب المستشار القانوني ونائب المدير العام في وزارة الخارجية الإسرائيلية، كما أشغل منصب سفير إسرائيل في كندا، ومثّل إسرائيل في مؤتمرات دولية وفي مفاوضات مختلفة في مجالات القانون الدولي، فيؤكد أن مقولة «إسرائيل دولة عنصرية تنتهك حقوق الإنسان وتدعو إلى الأبارتهايد»، واحدة من عشرة افتراضات خاطئة وكاذبة بشأن إسرائيل. (بيكر، ٢٠١٦)

ومما كتبه بيكر: يُطرح هذا الاتهام، بصورة مستمرة ومثابرة، من قبل قادة فلسطينيين ومحرّضين يساريين في مختلف أنحاء العالم. وكان قد طرحه في الأصل ياسر عرفات، في مؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية، وهو المؤتمر الشائن الذي عقد في مدينة ديربن في جنوب أفريقيا في العام ٢٠٠١. حتى أن مؤتمر المنظمات غير الحكومية الذي التأم ضمن أعمال مؤتمر ديربن ذاته، قد تبنى هذا الاتهام. وهو اتهام ينبع، بين أشياء أخرى، من عدم فهم الطابع العنصري لظاهرة الأبارتهايد (الفصل العنصري) وعدم فهم أعمق لطابع دولة إسرائيل كمجتمع ديمقراطي، منفتح وتعددي.

يرفض كل من يتمتع بمعرفة وتجربة كافيتين لنظام الأبارتهايد، بمن في ذلك مواطنو جنوب أفريقيا، مساواة إسرائيل بنظام الأبارتهايد رفضا تاما ومطلقا. من الواضح أن الغاية من هذه الدعاية التحريضية الكاذبة، فضلا عن رفض وجود دولة إسرائيل، هي مخادعة المجتمع الدولي وتشجيعه على فرض منظومة من العقوبات والإجراءات الدولية بحق دولة إسرائيل، بالاستناد إلى ما فرض من عقوبات وإجراءات ضد نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. إسرائيل هي مجتمع متعدد الأعراق ومتنوع المشارب. والسكان العرب يشاركون بصورة فعالة في جميع العمليات والنشاطات السياسية، على قدم المساواة. إنهم ينتخبون أعضاء الكنيست الذين يمثلونهم، والقضاة الذين يجلسون على كرسي القضاء في جميع المحاكم من جميع الدرجات، بما في ذلك المحكمة العليا الإسرائيلية. وثمة عرب إسرائيليون رؤساء لأقسام مختلفة في جميع المستشفيات، أعضاء في السلك الأكاديمي الرفيع في جميع الجامعات، إضافة إلى ضباط كبار في الشرطة وفي الجيش. لكل طائفة دينية في إسرائيل محاكم دينية خاصة

تطبق فيها قوانين الشريعة الإسلامية، القانون الكنسي المسيحي والقانون الديني اليهودي. خلافًا لما هي عليه الحال في الدول العربية ودول أخرى أعلنت عن ديانة واحدة باعتبارها ديانة الدولة، الحصرية والوحيدة، أو في الدول الغربية التي تتبنى وتعلن الديانة المسيحية باعتبارها الديانة المركزية؛ وخلافا لدول إسلامية مثل إيران والسعودية، حيث فيها مناطق كاملة، مدن وشوارع مخصصة للمسلمين ومقصورة عليهم فقط، وفيها تمييز رسمي ضد النساء، وتعتبر المثليين جنسيا مجرمين ـ خلافا لهذا كله، يعتبر القانون الإسرائيلي الإسلام، اليهودية والمسيحية ديانات رسمية ويدافع عن حرياتها، بصورة دستورية.

ولا يأتي الداحضون من معسكر اليمين أو من معسكر الوسط فقط، إنما أيضًا من معسكر «اليسار». ففي مقال كتبه أستاذ الحقوق أمنون روبنشتاين، في أعقاب قرار الفصل بين الفلسطينيين والمستوطنين في الحافلات العامة في الضفة الغربية، رفض تسمية حالة الفصل هذه بأنها أبارتهايد.

ويعتبر مقال روبنشتاين مهما كونه يصنف نفسه سياسيا كيسار، وكان عضو كنيست ووزيرا عن حركة ميرتس، وينظّر بأن إسرائيل دولة ديمقراطية ليبرالية.

يقول روبنشتاين إن اتهام إسرائيل بأنها تمارس نظام أبارتهايد هو كذب، ويعتقد أن إسرائيل لا تمارس نظام أبارتهايد لأن الأخير يعتمد على الفصل على أساس لون البشرة المتقاطعة مع العرق، وليس هذا هو الوضع في الضفة الغربية. (روبنشتاين، ٢٠١٤) ويقدم روبنشتاين دليلا على ذلك في كون اليهودي الإثيوبي يستطيع أن يسافر في الحافلات مع اليهود البيض، ويشدّد على أن الفصل على أساس العرق مكروه عند اليهود وغير مقبول في الدول الديمقراطية ويعارض مبادئ حقوق الإنسان. على أي حال يستعمل روبنشتاين في دحضه للادعاء أن إسرائيل دولة أبارتهايد، الفصل على أساس العرق ولون البشرة حصرا، لكنه يتجاهل أن التحليل يجب أن يكون في الإطار النظري والمؤسساتي الذي استعمله نظام الأبارتهايد أكثر من الخلفية التي وقفت وراء تأسيسه، وهو يفعل ذلك بشكل دعائي واضح.

في نفس السياق تعتقد الكاتبة والباحثة الإسرائيلية لانا أفايف أن إسرائيل لا تمارس الأبارتهايد في الضفة الغربية، فهي دولة قانون، وسكان الضفة الغربية يجتازون كل يوم

حدود إسرائيل من أجل العمل فيها ويتحركون في داخلها بحرية كاملة. وهي ترى أن استعمال كلمة أبارتهايد يهدف إلى عزل إسرائيل على المستوى الدولي ولا يمت إلى الواقع بصلة. (أفايف، ٢٠١٣).

وينطوي تراكم المقاربات الداحضة لوجهات النظر التي تتهم إسرائيل بإقامة نظام أبارتهايد في صحيفة «يسرائيل هيوم» بالتحديد، على دلالة أخرى تتعلق بممارسات هذا النظام في جنوب أفريقيا قبل أن يسقط.

وهذا ما يشير إليه الكاتب الصحافي في «هآرتس» روغيل ألفر (ألفر، ٢٠١٧)، مستهلًا ذلك بالقول إن بنيامين نتنياهو يحتاج إلى صحيفة «يسرائيل هيوم» من أجل الدفاع عن حكمه والحفاظ على دولة الأبارتهايد التي يقيمها. فـ«يسرائيل هيوم» تساعده في غسل دماغ ملايين الإسرائيليين المقتنعين بأن عليهم تأييده وتأييد سياسته الاستيطانية والعنصرية. إنهم يتعلمون يوميا من «يسرائيل هيوم» بأنه اذا سقط نتنياهو وإذا قامت دولة فلسطينية فهي ستقوم بإسقاط الصواريخ على رؤوسهم وتقتلهم. و«يسرائيل هيوم» تعلمهم أن يكونوا يهودا قوميين متطرفين وعنصريين ضد العرب. نتنياهو لم يقم باختراع الأبارتهايد. ولم يخترع أيضا استخدام الصحيفة من أجل صناعة الرأي العام. ولم يخترع أيضا التورط في فضيحة المال والسلطة والصحيفة. كل ذلك تم قبله. ففي منتصف سبعينيات القرن الفائت قرر رئيس حكومة جنوب أفريقيا بي. جي فورستر، أن الدفاع عن دولة الفصل العنصري يتطلب القضاء على «راند ديلي ميل»، وهي صحيفة باللغة الإنكليزية قادت الصراع ضد الأبارتهايد. وهنا دخل إلى الصورة لويس لويت، وهو شلدون إدلسون (ممول «يسرائيل هيوم») في تلك القصة. وكان لويت رب مال محليا محافظا وعنصريا. ووافق فورستر على منح لويت أموال الجمهور سرا من أجل شراء «راند» وإسكاتها إلى الأبد. كانت «راند» في حينه تمر بأزمة مالية. ومقاومة الأبارتهايد لم تكن تحظى بالشعبية قبل أربعين عامًا، لكن لم تُبع للويت. وبكلمات إسرائيلية حالية، هي اللحظة التي يئس فيها نتنياهو من محاولة السيطرة على «يديعوت أحرونوت» وقرر إقامة صحيفة خاصة به. وهذا بالضبط ما قرره فورستر عندما وجد نفسه على نفس المفترق وأمام نفس المفارقات. عندها أمر فورستر بإقامة صحيفة، وتمت إقامتها. كان اسمها «المواطن» وصدرت باللغة

الإنكليزية لأنها كانت تهدف إلى غسل دماغ البيض الذين يتحدثون الإنكليزية، ومن يقرأون الإنكليزية في أرجاء العالم. كان الناشر هو لويت، وقد حصل على الأموال من الحكومة سرا. لكن صحيفة «المواطن» خسرت. وعندما تم الكشف عن أنها مولت من أموال الجمهور، تم فرض الاستقالة على فورستر. فالأفارقة العنصريون لم يتمكنوا من تحمل رئيس حكومة أقام صحيفة بشكل سري، هدفها التهليل له ولسياسة حكومته، وزعمت أنها صحيفة شرعية. أما بالنسبة للعنصريين في إسرائيل فهذا لا يزعجهم بتاتًا.

خاتمة

حاول هذا المقال عرض وتحليل السجال الإسرائيلي حول مقاربة النظام السياسي الإسرائيلي على جانبي الخط الأخضر من خلال منظومة الأبارتهايد. وقد جرى تصنيف السجال الإسرائيلي إلى ثلاثة أقسام أو مواقف:

الأول، يرى تطابقًا كاملًا بين منظومة الأبارتهايد وبين النظام السياسي الإسرائيلي. ويجب الانتباه إلى أن هذا القسم يعتمد على المنظومة النظرية وليس على النظام السياسي الذي ساد في جنوب أفريقيا، فهو لا يحاول مطابقة نظام جنوب أفريقيا مع النظام السياسي الإسرائيلي بل استنباط الإطار النظري والقانوني لنظام الأبارتهايد، ومقارنته مع النظام الإسرائيلي.

الثاني، الموقف الذي يدحض المواءمة بين النظام السياسي الإسرائيلي وبين نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ونستعمل هنا كلمة «نظام» (regime) وليس منظومة (system)، فهؤلاء يدحضون كون إسرائيل نظام أبارتهايد من خلال مقارنتها مع نظام جنوب أفريقيا وممارساته الكبيرة أو الصلبة، وليس من خلال الإطار النظري والأرضية المفاهيمية التي اعتمد عليها نظام الفصل العنصري هذا.

الثالث، يعتقد أن النظام الإسرائيلي هو نظام أبارتهايد ولكنه يفترق عن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في بعض مركباته وفي جزء من بنيته السياسية والقانونية، فهو ليس مثل نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وإن حمل بعض مركباته، ولكنه جدّد أو طوّر أدوات فصل عنصري جديدة لم تكن موجودة في حالة جنوب أفريقيا.

المراجع:

بالعربية والعبرية

- هآرتس «مدماك جديد بجدار الابارتهايد» افتتاحية هآرتس، هآرتس، ٧/ ١٢/ ٢٠١٦، انظر الرابط .https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/ premium-1.3145012
- أمنون روبنشتاين، نعم أبارتهايد، لا أبارتهايد، يسرائيل هيوم، ٧/ ١١/ ٢٠١٤، أنظر الرابط: http://www.israelhayom.co.il/opinion/231657
- ألين بيكر، عشرة افتراضات خاطئة وكاذبة بشأن إسرائيل، ١٨/ ٨/ ٢٠١٦، موقع «المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة http://jcpa.org.il
- إيال غروس، أبارتهايد كبير وأبارتهايد صغير، هآرتس، ٢٦/ ٥/ ٢٠١٥، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2644161
- أورن يفتحئيل، «الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين»، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار رام الله، ٢٠١٢)
- أورن يفتحئيل، في الضفة يوجد أبارتهايد وليس احتلالا، هآرتس، ١٧/ ٣/ ٢٠١٥، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2592162
- أورن يفتحئيل، لنسم الأبارتهايد باسمه، هآرتس، ٨/ ٢/ ٢٠١٦، أنظر الرابط: http:// www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2845751
- أورن يفتحئيل، ديمقراطية لاحتياجات الأبارتهايد؟، معاريف، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٤.
- إيلي أمينوف، إسرائيل: فاشية أم أبارتهايد؟، موقع الضفة الشرقية (بالعبرية)، ١٠/ ٨/ ٢٠١٠، أنظر الرابط: www.hagada.org.il\2016\08\10
- زئيف شطرنهيل، الاحتلال انتهى في ١٩٤٨، هآرتس، ٢٤/ ٩/ ٢٠١٥، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2737518

تسفي برئيل، جميل- أبارتهايد، هآرتس، ٧/٥/٢٠١٤، أنظر الرابط:

https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2314112
عميرة هس، عندما يقولون أبارتهايد إسرائيلي- ماذا يقصدون؟، هآرتس، ٨/ ٢/ ٢٠١٣، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/shabahit/.premium-1.2184422
- عمانوئيل نافون، هل إسرائيل هي دولة أبارتهايد؟، موقع «ميدا- تقارير، تحقيقات وتحليل»، ٣٠/ ٥/ ٢٠١٣، أنظر الرابط: www.mida.org.il/2013/05/30
- عينات فايتسمان، ليس أبارتهايد، وإنما فصل، موقع nrg، ٢/ ٢/ ٢٠١٠، أنظر الرابط: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/048/466.html
شلومو أفينيري، الطريق إلى بانتوستان، هآرتس، ٦/ ٧/ ٢٠٠٩
- غدعون ليفي، أبارتهايد، ولكن ماذا؟، هآرتس، ١١/ ١١/ ٢٠١٢، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1861211
- غدعون ليفي، «أغلبية الجمهور الإسرائيلي تدعم الابارتهايد اذا ضمت إسرائيل المناطق»، هآرتس، ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٢: انظر الرابط
https://www.haaretz.co.il/news/education/1.1848141
- مركز تراث الاستخبارات، حول أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي، ٢٠١١، أنظر الرابط للتقرير: http://www.terrorism-info.org.il/data/pdf/PDF_11_028_1.pdf
- معهد ريئوت، حركة المقاطعة تسعى الى نزع شرعية إسرائيل، مجلة مرؤوت، العدد، ١٦، ٢٠١٠.
- كارولينا ليندسمان، أبارتهايد عاطفي، هآرتس، ٢٥/ ٢/ ٢٠١٦، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2862414
- لانا أفايف، نحو إخراج كلمة أبارتهايد من القاموس، يسرائيل هيوم، ٩/ ٦/ ٢٠١٣، أنظر الرابط: http://www.israelhayom.co.il/opinion/92747
- روغيل ألفر، نتنياهو قد يسقط، لكن الأبارتهايد باق، هآرتس، ١٧/ ١/ ٢٠١٧، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.3233607

بالإنجليزية:

- Ilan Pappe, (ed.). Israel and South Africa: The Many Faces of Apartheid, (London: Zed Books, 2015).
- Uri Davis, Apartheid Israel: Possibilities for the Struggle Within, (London: Zed Books, 2003).
- Uri Davis, Israel: an Apartheid State, (London: Zed Books, 1987).